الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي
حزيران 2021

في النصف الأول من العام 2021، سجّل عدد من مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة تحسّناً بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020 التي عرفت إقفالاً بسبب جائحة كورونا. وانخفضت الموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المصرفي بمقدار 1,8 مليار دولار، مقابل انخفاضها بقيمة 2,5 مليار دولار في النصف الأول من العام 2020. على صعيد آخر، تباطأت في النصف الأول من العام 2021 وتيرة تراجع كلّ من النشاط المصرفي المعبَّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية إلى -3,7%، وودائع القطاع الخاص إلى -3,5% والتسليفات الممنوحة له إلى -11,9%. وفي النصف الأول من العام 2021، استمرّت معدّلات الفائدة على الودائع في المصارف في التراجع ولو بوتيرة أبطأ من الأشهر السابقة، وتابعت موجودات مصرف لبنان الخارجية (من دون الذهب) تراجعها إلى 20,6 مليار دولار في نهاية حزيران 2021. من ناحية أخرى، ارتفع متوسّط مؤشّر أسعار الاستهلاك في لبنان بنسبة 129,5% في النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع متوسّطه في النصف الأول من العام 2020.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في حزيران 2021، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 3667 مليون دولار مقابل 3112 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4864 مليون دولار في حزيران 2020، لتنخفض بنسبة 22,1% في النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة 55,2% في فترة كانون الثاني- حزيران 2021 مقابل 64,0% في فترة كانون الثاني- حزيران 2020، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في النصف الأول من السنوات 2018-2021

	2018	2019	2020	2021	نسبة التغيّر، % 2020/2021
الشيكات بالليرة					
- العدد (آلاف)	2277	2232	1546	861	-44,3
- القيمة (مليار ليرة)	16026	15547	14342	13906	-3,0
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	7038	6966	9277	16151	+74,1
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (آلاف)	3598	2831	1493	1022	-31,5
- القيمة (مليون دولار)	22213	17184	16946	11384	-32,8
- متوسّط قيمة الشيك (دولار)	6174	6070	11350	11139	-1,9
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	49512	41452	39890	31067	-22,1
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	8428	8187	13126	16499	+25,7
دولرة الشيكات، %					
- العدد	61,2	55,9	49,1	54,3	
- القيمة	67,6	62,5	64,0	55,2	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آذار 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 1380 مليون دولار مقابل 1033 مليون دولار في الشهر الذي سبق و826 مليون دولار في آذار 2020. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 13,6% في الفصل الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، كما ازدادت الكمّيات المستوردة بنسبة 9,4%.

وتوزّعت الواردات السلعية في الفصل الأول من العام 2021 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها 25,6% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (14,8%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (9,0%)، ثمّ منتجات المملكة النباتية (8,3%)، ثمّ الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (6,6%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الفصل الأول من العام 2021، حلّت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 9,2% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (9,0%)، فالصين (7,6%)، ثمّ الولايات المتحدة الأميركية (6,2%)، فالإمارات العربية المتحدة (5,7%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2018-2021

	2018	2019	2020	2021	نسبة التغيّر، % 2020/2021
الواردات السلعية (مليون دولار)	4809	4949	2931	3329	+13,6

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آذار 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 315 مليون دولار، مقابل 200 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و238 مليون دولار في آذار 2020. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 23,5% في الفصل الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الفصل الأول من العام 2021 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 25,4% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (13,7%)، ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها (12,7%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (11,5%)، ثمّ الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الفصل الأول من العام 2021، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 19,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (7,7%)، ثمّ سويسرا (7,4%)، فقطر (5,7%)، ثمّ الولايات المتحدة الأميركية (4,4%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2018-2021

	2018	2019	2020	2021	نسبة التغيّر، % 2020/2021
الصادرات السلعية (مليون دولار)	814	856	914	699	-23,5

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

– في آذار 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، توسّـــع **عجز الميزان التجاري** إلى 1065 مليون دولار مقابل عجز قدرُه 833 مليون دولار في الشـــهر الذي ســـبق وعجز بقيمة 588 مليون دولار في آذار 2020. كما توسّـــع عجز الميزان التجاري إلى 2630 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2021، مقابل عجز قدره 2017 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

– في حزيران 2021، سـجّلت **الموجودات الخارجية الصـافية** لدى الجهاز المصـرفي والمؤسـسـات المالية تراجعاً بقيمة 238 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 181 مليون دولار في الشـهر الذي سـبق وبقيمة 296 مليون دولار في حزيران 2020. وبذلك تكون هذه الموجودات قد تراجعت بقيمة 1812 مليون دولار في النصـــف الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بقيمة 2486 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020.

قطاع البناء

– في حزيران 2021، بلغت مساحات البناء المرخّص بـــها لدى نقابة المهندسين في بيروت 666 ألف متر مربع (م2) مقابل 350 ألف م2 في الشـهر الذي سـبق و490 ألف م2 في حزيران 2020. وازدادت تراخيص مسـاحات البناء من نقابة بيروت بنسبة ملحوظة بلغت 209,3% في النصف الأول من العام 2021 قياساً على ما كانته في الفترة ذاتها من العام 2020.

جدول رقم 4– تطوّر مساحات البناء المرخَّص بها في النصف الأول من السنوات 2018–2021

	2018	2019	2020	2021	نسبة التغيّر، % 2020/2021
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	4016	2740	1094	3384	+209,3

المصدر: نقابة المهندسين في بيروت

– في حزيران 2021، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 112,5 مليار ليرة مقابل 108,0 مليار ليرة في الشهر الذي سبقه 125,4 مليارات في حزيران 2020. وازدادت هذه الرسوم بنسبة بلغت 35,4% في النصف الأول من العام 2021 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

– على صـعيد كمّيات الإسـمنت المسـلّمة، فقد بلغت بحسـب آخر 305 آلاف طن في حزيران 2021 مقابل 140 ألف طن في الشـهر الذي سـبقه و193 ألف طن في حزيران 2020. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد ارتفعت بنسـبة 9,5% في النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع النصف ذاته من العام 2020.

قطاع النقل الجوي

في حزيران 2021، بلغ عدد الرحلات الإجمـاليـة من وإلى مطـار رفيق الحريري الـدولي 3329 رحلـة، وعـدد الركـاب القادمين 234519 شـخصـاً وعدد المغادرين 148106 أشـخاص والعابرين 7956 شـخصـاً. وعلى صـعيد حركة الشـحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2033 طنّاً مقابل 3912 طنّاً للبضائع المشحونة.

وازداد كلّ من عدد الرحلات بنسبة 18,5%، وحركة القادمين بنسبة 29,6%، وحركة المغادرين بنسبة 9,0%، كما ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 42,5%، وذلك في النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها
في النصف الأول من العامين 2020 و2021

	2020	2021	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	12704	15052	18,5+
منها: حصّة الميدل ايست، %	39,6	33,6	
حركة القادمين (عدد)	563930	730794	29,6+
منها: حصّة الميدل ايست، %	50,0	40,2	
حركة المغادرين (عدد)	627697	684205	9,0+
منها: حصّة الميدل ايست، %	45,6	42,5	
حركة العابرين (عدد)	15044	27773	84,6+
حركة شحن البضائع (طن)	25096	35764	42,5+
منها: حصّة الميدل ايست، %	19,3	14,0	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في حزيران 2021، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 89 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 282799 طناً والمشحونة 65795 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 11122 مستوعباً. وفي النصف الأول من العام 2021 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020، ارتفع كلّ من حجم البضائع المفرغة بنسبة 9,5%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 5,5%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 17,3%، في حين تراجع عدد البواخر بنسبة 16,7%.

بورصة بيروت

في حزيران 2021، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت 3027735 سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرُها 55,01 مليون دولار مقابل تداول 2276392 سهماً بقيمة إجمالية قدرُها 34,9 مليون دولار في الشهر الذي سبق (9040647 سهماً بقيمة 28,5 مليون دولار في حزيران 2020). وبلغت الرسملة السوقية 9022 مليون دولار مقابل 9177 مليوناً (6356 مليون دولار) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2021، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها "أ" و"ب" بنسبة 96,9% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت تلاها القطاع المصرفي بنسبة 2,7%، ثم القطاع التجاري بنسبة 0,3% فالقطاع الصناعي بنسبة 0,1%.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامَيْن 2020 و2021 يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 34,8 مليون سهم إلى 18,3 مليون سهم.

- ارتفاع قيمة التداول من 123,6 مليون دولار إلى 187,9 مليون دولار.

ثانياً- المالية العامة

في كانون الثاني 2021، سـجّلت المالية العامة عجزاً مقداره 1037 مليار ليرة مقابل عجز بسـيط قيمته 45 مليار ليرة في كانون الأول 2020 وعجز بقيمة 1011 مليار ليرة في كانون الثاني 2020.

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الشهر الأول من العامَيْن 2020 و2021 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 1539 مليار ليرة إلى 756 مليار ليرة، أي بمقدار 783 مليار ليرة وبنسبة 50,9%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 583 مليار ليرة، والإيرادات غير الضريبية بقيمة 144 مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة 56 مليار ليرة. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت الإيرادات الناتجة من كلّ من ضريبة الدخل بقيمة 322 مليار ليرة (منها 138 مليار ليرة تلك الناتجة عن الضريبة على الفوائد)، والضريبة على القيمة المضافة بقيمة 175 مليار ليرة، والرسوم العقارية بقيمة 20 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 4 مليارات ليرة.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 2550 مليار ليرة إلى 1793 ملياراً، أي بقيمة 756 مليار ليرة وبنسـبة 29,7%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 126 مليار ليرة (من 519 مليار ليرة في كانون الثاني 2020 إلى 393 مليار ليرة في كانون الثاني 2021)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أسـاس وقسـيمة) في آذار 2020 وانخفاض معدلات الفائدة على الدين بالليرة، كما انخفضـت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 630 مليار ليرة (إلى 1401 مليار ليرة في الشـهر الأول من العام 2021 مقابل 2031 مليار ليرة في الشهر ذاته من العام 2020)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 243 مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 461 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع قليلاً من 1011 مليار ليرة في كانون الثاني 2020 إلى 1037 مليار ليرة في كانون الثاني 2021، وارتفعت نسـبتُه من 39,6% من مجموع المدفوعات إلى 57,8% في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي عجزاً بمقدار 644 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2021 مقابل عجز مقدارُه 492 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2020.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياسـاً على كلّ من المقبوضـات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الشهر الأول من العامَيْن 2020 و2021.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	ك2 -2020	ك2 -2021
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	20,4	21,9
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	33,7	52,0

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2021، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 89532 مليار ليرة مقابل 90314 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و88141 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1391 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2021. وأصدرت وزارة المالية في حزيران 2021 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 118 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 118 ملياراً بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى (منها 1481 مليار ليرة من فئة الخمس سنوات).

جدول رقم 5- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2020	0,04	0,16	1,18	2,17	7,62	24,54	21,26	0,08	37,86	3,49	1,61	100,00
أيار 2021	0,08	0,12	1,35	1,87	7,19	24,70	21,93	0,01	37,79	3,41	1,57	100,00
حزيران 2021	0,06	0,12	1,32	2,00	5,20	25,79	22,25	0,00	38,25	3,43	1,58	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبيّن توزّع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة في نهاية حزيران 2021 قياساً على نهاية الشهر الذي سبق، ارتفاع حصة فئة الخمس سنوات إلى 25,8% من مجموع المحفظة (اكتتاب بقيمة 1481 مليار ليرة) مقابل تراجع حصة فئة 3 سنوات إلى 5,2% مع استحقاق بقية 2050 مليار ليرة. لتسجّل الفئات الأخرى استقراراً أو تغيّراً بسيطاً إما صعوداً أو نزولاً.

وارتفعت **القيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة في شهر نيسان 2021 بقيمة 509 مليارات ليرة، إذ بلغت 91495 مليار ليرة مقابل 90986 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (89424 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك 1 2020	آذار 2021	نيسان 2021
المصارف	22819	22902	22853
الحصة من المجموع	%25,5	%25,2	%25,0
مصرف لبنان	55079	56445	56749
الحصة من المجموع	%61,6	%62,0	%62,0
المؤسسات المالية	457	447	454
الحصة من المجموع	%0,5	%0,5	%0,5
المؤسسات العامة	10393	10524	10785
الحصة من المجموع	%11,6	%11,6	%11,8
الجمهور	676	668	654
الحصة من المجموع	%0,8	%0,7	%0,7
المجموع	**89424**	**90986**	**91495**

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغيّراً يُذكر بين نهاية آذار ونهاية نيسان 2021 حيث بلغت حصة المصارف 25% مقابل 62% لمصرف لبنان و13% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية نيسان 2021، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي 34797 مليون دولار مقابل 34588 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (33966 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020).
وفي نهاية نيسان 2021، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 8392 مليون دولار (أي ما نسبته 24,1% من مجموع المحفظة) مقابل 8442 مليون دولار (أي ما نسبته 24,4% من المجموع) في نهاية آذار 2021 و9391 مليون دولار (أي ما نسبته 27,6% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2020.

الدين العام

في نهاية نيسان 2021، بلغ الدين العام الإجمالي 147386 مليار ليرة (أي ما يعادل 97,8 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مقابل 146592 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و144108 مليارات ليرة في نهاية العام 2020. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 3278 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2021 (زيادة بقيمة 1872 مليار ليرة في الثلث ذاته من العام 2020) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 2055 مليار ليرة والدين المحرَّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 1223 مليار ليرة (ما يوازي 811 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسَب بعد تنـــزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 130999 مليار ليرة في نهاية نيسان 2021، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه 1,6% قياساً على نهاية العام 2020 (+3,0% في الثلث الأوّل من العام 2020).

وفي نـــــهاية نيســان 2021، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** 91817 مليار ليرة، مشـكّلةً حوالي 62,3% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 55569 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه 37,7% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تغيّرت قليلاً حصـــص المكتتبين بين نهاية آذار ونهاية نيسان 2021 بحيث بلغت: 25,2% للمصارف مقابل 61,8% لمصرف لبنان و13,0% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك 1 2020	آذار 2021	نيسان 2021
المصارف في لبنان	25,8	25,4	25,2
مصرف لبنان	61,4	61,8	61,8
القطاع غير المصرفي	12,8	12,8	13,0
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك 1 2020	آذار 2021	نيسان 2021
الحكومات	1,6	1,6	1,5
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	4,1	4,0	4,0
سندات يوروبوندز	94,2	94,3	94,4
سندات خاصة للاستملاكات + مصادر أخرى خاصة	0,1	0,1	0,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنا

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصـــة (offsetting) الوارد في المعيار المحاســـبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصـــاح عن المقاصـــة بين الأصـــول المالية والخصـــوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تمّ إجراء مقاصـــة بين التســـهيلات التي حصـــلت عليها المصـــارف من مصـــرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشـــأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإســـتحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشـــارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصـــارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصـــارف لدى مصـــرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصـــنّفة، باتت تُنشَـــر على هذا الأســـاس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّننا من إجراء هذا الأمر.

الموجودات/ المطلوبات

في نهاية حزيران 2020، تراجعت **الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصـــارف التجارية العاملة في لبنان** إلى ما يعادل 272975 مليار ليرة (ما يوازي 181,1 مليار دولار)، مقابل 276406 مليارات ليرة في نهاية الشـــهر الذي سبقه و283474 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (303150 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020)، لتكون قد انخفضـت بنسبة 3,7% في النصف الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 7,2% في الفترة ذاتها من العام 2020.

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2021، تراجعت **الودائع الإجمالية لدى المصـــارف التجارية**، والتي تضـــمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضـــافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 210392 مليار ليرة (ما يوازي 139,6 مليار دولار)، وشكّلت 77,1% من إجمالي المطلوبات، مقابل 212093 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و218017 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (225134 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020). وانخفضـت الودائع الإجمالية بنسـبة 3,5% في النصف الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 8,8% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وبلغ **معدّل دولرة** ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,27% في نهاية حزيران 2021، مقابل 80,50% في نهاية الشهر الذي سبقه و80,37% في نهاية العام 2020 (79,83% في نهاية حزيران 2020).

- في نهاية حزيران 2021، تراجعت **الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم** لدى المصـــارف التجارية إلى ما يعادل 162542 مليار ليرة وشكّلت 59,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 163418 مليار ليرة في نهاية الشـهر الذي سـبقه و168519 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (175130 ملياراً في نهاية حزيران 2020). وتراجعت هذه الودائع بنســـبة 3,5% في النصف الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 8,1% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وفي التفصـيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسـبة 2,5% في النصـف الأول من العام 2021، كما انخفضـت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنســـبة 3,8%، وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,34% في نهاية حزيران 2021، مقابل 77,72% في نهاية الشـهر الذي سـبقه و77,58% في نهاية العام 2020 (76,90% في نهاية حزيران 2020).

وفي نهاية حزيران 2021، تراجعت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصـــارف التجارية إلى ما يوازي 26412 مليون دولار مقابل 26702 مليون دولار في نهاية الشـــهر الذي ســـبقه و27352 مليون دولار في نهاية العام 2020 (28329 مليون دولار في نهاية حزيران 2020). وتراجعت هذه الودائع بنســـبة 3,4% في النصـــف الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 12,7% في الفترة ذاتها من العام 2020.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2021، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصـــارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 5259 مليون دولار مقابل 5273 مليون دولار في نهاية الشـهر الذي سـبقه و6583 مليون دولار في نهاية العام 2020 (7669 مليون دولار في نهاية حزيران 2020).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية حزيران 2021، تراجعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 24690 مليار ليرة (ما يوازي 16,4 مليار دولار) مقابل 25580 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30045 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (29485 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020).

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران 2021، تراجعت ودائع المصـــارف التجارية لدى مصـــرف لبنان إلى ما يوازي 163152 مليار ليرة، مقابل 164723 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و166477 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (173898 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020). وتراجعت بنســـبة 2,0% في النصـــف الأول من العام 2021 وهي نســـبة التراجع ذاتها المسجّلة في النصف الأول من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية حزيران 2021، تراجعت التســـليفات الممنوحة من المصـــارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 42549 مليار ليرة أو ما يعادل 28225 مليون دولار، مقابل 28844 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32032 مليون دولار في نهاية العام 2020 (36582 مليون دولار في نهاية حزيران 2020). وبذلك، تكون هذه التســـليفات قد انخفضـت بنسبة 11,9% في النصـف الأول من العام 2021، مقابل انخفاضـها بنسبة 17,2% في الفترة ذاتها من العام 2020. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصـارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية حزيران 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 29163 مليار ليرة، مقابل 29686 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31745 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (36724 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 8,1% في النصف الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 15,1% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 759 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2021 لتبلغ 16829 مليار ليرة في نهاية حزيران 2021، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 1823 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 12334 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية حزيران 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 13199 مليون دولار مقابل 13439 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و14023 مليون دولار في نهاية العام 2020 (14392 مليون دولار في نهاية حزيران 2020). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 5,9% في النصف الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 18,2% في الفترة ذاتها من العام 2020.

رابعاً– الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية حزيران 2021، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 202238 مليار ليرة، مقابل 202745 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200052 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (195197 مليار ليرة في نهاية حزيران 2020). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 1,1% في النصف الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 3,8% في الفترة ذاتها من العام 2020. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3–م2)/م3) 62,90% في نهاية حزيران 2021 مقابل 63,35% في نهاية الشهر الذي سبقه و66,25% في نهاية العام 2020 (69,87% في نهاية حزيران 2020). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2186 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2021 من:

– تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 4458 مليار ليرة (ما يعادل 2957 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع كلّ من الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 2780 مليار ليرة (ما يعادل 1844 مليون دولار)، والموجودات من الذهب بمقدار 1678 مليار ليرة (1113 مليون دولار) نتيجة تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً.

– انخفاض صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3999 مليار ليرة.

– تراجع فروقات القطع المسجّلة "سلباً " بقيمة 651 مليار ليرة.

– تراجع التسـليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصـرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 5781 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 3940 مليار ليرة (حوالي 2614 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 1841 مليار ليرة.

– ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 15773 مليار ليرة.

وفي النصـف الأول من العام 2021، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضـيّق (م1) بنسـبة 27,7%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 11,1%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2021، ارتفعت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,60% مقابل 6,49% في نهاية الشهر الذي سبق (6,52% في نهاية كانون الأول 2020). يُعزى ذلك إلى استحقاق سندات من فئة 36 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة بفائدة استثنائية قدرُها 1%. وبلغ متوسط عمر المحفظة 1633 يوماً (4,49 سنوات) مقابل 1605 يوماً (4,41 سنوات) و1693 يوماً (4,65 سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية في شهر حزيران 2021 على فئات السندات بالليرة المُصدَرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتَيْن، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شـباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سـندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجماليـة لسندات الخزينة بالعـملات الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران 2021، بقي متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّ وبلغ 1,84% مقابل 1,85% في الشهر الذي سبق (4,16% في حزيران 2020)، وانخفض متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 7,32% مقابل 7,86% (6,84%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2021، لم تتمّ أية عملية عبر شركة لبنان المالية، وكان متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) بلغ 3% في الشهر الذي سبق (8,64% في حزيران 2020).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

	حزيران 2020	أيار 2021	حزيران 2021
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	4,16	1,85	1,84
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	6,84	7,86	7,32
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	8,64	3,00	-

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران 2021، استمرّ المتوسّط المثقَّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,39% مقابل 0,42% في الشهر الذي سبق (1,64% في حزيران 2020)، وانخفض المتوسّط المثقَّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 6,46% مقابل 6,61% (7,49%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2021، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 0,13% مقابل 0,15% في الشهر الذي سبق (0,31% في حزيران 2020).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

	حزيران 2020	أيار 2021	حزيران 2021
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	1,64	0,42	0,39
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	7,49	6,61	6,46
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	0,31	0,15	0,13

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في حزيران 2021، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وفتح الدولار بسعر 13000 ليرة في السوق الموازية في مطلع الشهر وأقفل على سعر 16500 ليرة. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 22 يوماً في الشهر السادس من العام 2021 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 20566 مليون دولار في نهاية حزيران 2021 مقابل 21112 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و24099 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 3533 مليون دولار في النصف الأول من العام 2021 مقابل انخفاضها بقيمة 4311 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران 2021، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع **مؤشّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها** بنسبة 27,8% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 90,8% قياساً على كانون الأول 2020. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران 2021 بنسبة 123% قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران 2020.

أما **مؤشر الأسعار في لبنان** الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 9,7% في شهر حزيران 2021 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 46,1% قياساً على كانون الأول 2020. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران 2021 ارتفاعاً بنسبة 129,8% قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2020.